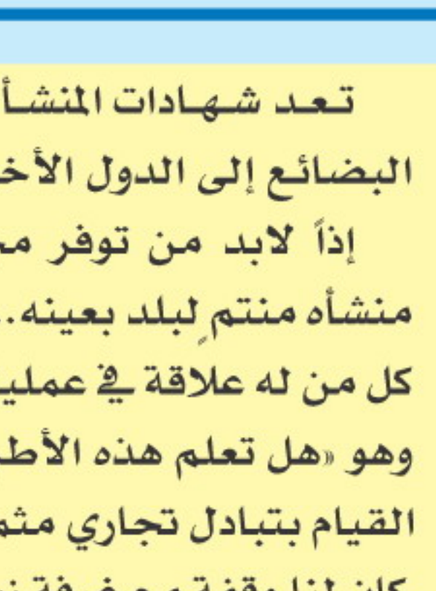


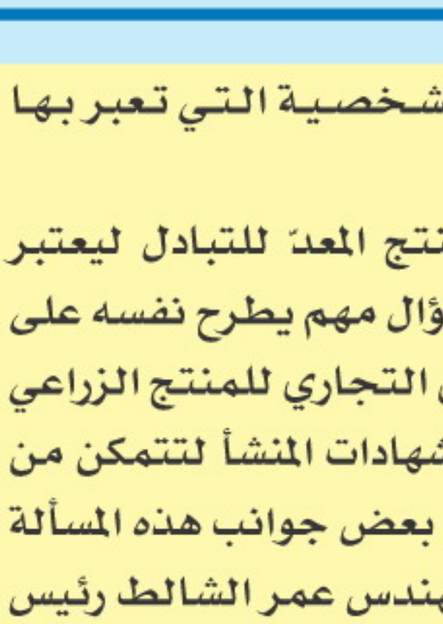
# قواعد المنشأ للمنتجات الزراعية

**تعد شهادات المنشأ أو قواعد المنشأ الهوية الشخصية التي تعبر بها البضائع إلى الدول الأخرى.**

**إذاً لابد من توفر مجموعة من الشروط في المنتج المعدّ للتبادل ليعتبر منشأه منتمٍ لبلد بعينه... ومن هذا المنطلق هناك سؤال مهم يطرح نفسه على كل من له علاقة في عملية الإنتاج والتبادل والتسويق التجاري للمنتج الزراعي وهو «هل تعلم هذه الأطراف كل ما يحيط بمسألة شهادات المنشأ لتتمكن من القيام بتبادل تجاري مثمر؟» بغية إلقاء الضوء على بعض جوانب هذه المسألة كان لنا وقفة مع غرفة زراعة دمشق حيث التقينا المهندس عمر الشالط رئيس غرفة زراعة دمشق.**



**المهندس عمر الشالط**
رئيس غرفة زراعة دمشق



**المهندس عطية الهندي**
مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية

**❖ ما هي الشروط الواجب توفرها في منتج ما حتى يعتبر ذا منشأ سوري؟**

ـ لنتمكن من الوصول إلى نتيجة ونقول أن هذا المنتج ذا منشأ سوري لابد من أن يكون ٤٠٪ من مكوناته سوري ونحن لا نملك أي معيار منطقي لنقول أن مكونات السلعة ذات منشأ سوري فهناك العديد من المتعلقات بالمنتج الزراعي كالأسمدة والبذور والمكافحة وآلات الحصاد، أحياناً ليس لدينا إلا اليد العاملة سورية والباقي مستورد إذاً معايير شهادات المنشأ لدينا لا تتناسب مع معايير شهادات المنشأ الأوروبية.

فنظام قواعد المنشأ الأوروبية التي تضع الأحكام التي تنظم كيفية تحديد منشأ المنتجات التي يجري تبادلها تشترط أن يكون ٨٠٪ من المنتج ذا منشأ سوري. فإذا ما اعتبروا الأرض المنتجة ذات منشأ سوري قد يقولون أن الأسمدة ليست ذات منشأ سوري!

**❖ هل تم الاتفاق على ماهية الشروط الواجب توفرها في المنتج مع الاتحاد الأوروبي ومع الدول العربية؟**

ـ لا مشكلة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي وذلك كون نسبة الصادرات السورية للاتحاد الأوروبي واحد بالألف (٠,٠٠١) لكن المشكلة مع الدول العربية نحن في سورية صادقين تماماً وحساسين تجاه مسألة شهادة المنشأ ونتعامل بحذر شديد..لكن نتوجس من الصادرات العربية مثال: كمية الثوم الواردة من أحد الدول العربية تفوق إمكانية هذه الدولة من الثوم فهذا الصنف من الثوم هو صنف صيني إذاً شهادات المنشأ التي تعطى في دول أخرى ليست صادقة وهناك مؤشرات تؤكد المصداقية فلو قلنا هذا



الصنف من البطاطا مصري ونحن نعلم أن مصر تنتج البطاطا سيكون الأمر معقولاً، إذاً شهادة المنشأ وثيقة خطيرة جداً على الصادرات وعلى الإنتاج.

**❖ ألا يتعلق الأمر بالروزنامة الزراعية خاصة بين الدول العربية؟**

- من المؤكد أنها تتعلق بالروزنامة الزراعية حيث نعمل على روزنامة زراعية مع دول أخرى فلو كانت دون دراسة معمقة مع الإنتاج السوري ستتداخل التواريخ في عملية الاستيراد و التصدير مع تداخل شهادات المنشأ المعطاة من الدول الأخرى، مثلاً: في إحدى الروزنامات مع الدول الأخرى يسمح لسورية بتصدير الحمضيات في الشهر الرابع بينما كان من الضروري أن يكون السماح عندما يكون إنتاج الحمضيات في ذروته وتقوم دولة أخرى بتصدير منتج ما حيث يكون نفسه متوفراً في سورية.

يجب إعادة النظر في موضوع الروزنامة الزراعية وإشراك ممثلين عن القطاع الخاص خاصة غرف الزراعة والتجارة والصناعة في اللجان الوزارية للاستفادة من خبراتهم فهؤلاء يعرفون حقيقة الإنتاج، فالمشاركة ضرورية وهذا الأسلوب يتبع في كل دول العالم حيث القطاع الخاص له مشاركة مع الحكومة وأصحاب القرار.

**❖ هل من المتوقع أن يسمح النظام الجديد لقواعد المنشأ «بتراكم المنشأ» بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي والدول العربية؟**

- تراكم المنشأ موضوع خطير جداً... سألني الملحق التجاري التركي حوله قائلاً: كيف تفسر أن سورية تنتج / ٢٠ / ألف طن عام ٢٠٠١ وتصدر / ١١ / ألف طن أما في عام ٢٠٠٢ فتنتج / ١٧ / ألف طن وتصدر / ٤٠ / ألف طن.

أجبته: لا تنس أن هناك مخازين ترتفع وتنخفض حسب السوق والقدرة على التصدير، فنحن لا نعتمد على أرقام جافة في جداول الإحصاء بل نعتمد على الكمية الموجودة فعلاً وأن يكون المنتج سوري حقيقي ومن يتعرف على كونه سوري؟ فهناك الصنوبر السوري والصنوبر الصيني - الكمأة السورية، وكمأة غير سورية، أيضاً زهور محلية وزهور مهربة، بطاطا سورية وأصناف تدخل سورية بصورة غير نظامية فإذا ما أردنا تصدير هذه المنتجات من الذي سيقدّر أنها سورية أو غير سورية إلا الغرف الزراعية بلجانها التخصصية وخبراتها المتكاملة حيث تمكنها الخبرات من التعرف على المنتج نوعاً وكماً. وتاريخ الإنتاج لذا نعطي شهادة المنشأ للإنتاج السوري إذا تأكدنا أنه سوري من حيث الوقت والكمية المناسبة من خلال الفحص والكشف الحسي ولو كانت كمية الإنتاج المراد تصديرها أكثر من الإنتاج السوري نأخذ عينة ونتأكد من انتماء المنتج علماً أن هناك مواد تتشابه شهادة المنشأ بالنسبة لها بين عدة دول مثلاً أغنام العواس سورية وعراقية.

**❖ كيف تتم صياغة الروزنامة الزراعية بيننا وبين الدول العربية؟**

- تتم صياغتها بشكل ثنائيات إضافة لروزنامة زراعية عربية يتفق عليها بالجامعة العربية من خلال الوحدة الاقتصادية العربية أو المنطقة التجارية العربية الكبرى ومصممة ومعتمدة وفق اتفاقيتين

- اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، أو الاتفاقيات الثنائية وهناك انسياب جيد من التعاملات بين الدول العربية الآن أصبح لدينا معرفة واضحة عن أغلب السلع التي ترد سورية من الدول العربية خاصة الخضار والفواكه وغيرها حيث تجد في السوق بصل مصري وسوري وأردني...

**❖ هل من مقترحات بشأن قواعد المنشأ للنقاش مع الجانب الأوروبي؟**

- من الأهمية بمكان طرح الجانب الزراعي مع الجانب الأوروبي، في سوريا لدينا منتجات جيدة وبكميات كبيرة نحن نحتاج أن يمنحنا الاتحاد الأوروبي ما يسمى بـ(الكوتا) لتسويق منتجاتنا. ففي باريس وجدنا السنغال تسوق الفاصولياء مثلاً نحن لا نريد أن ننافس الاتحاد الأوروبي في منتجاته لكن لدينا نافذة ممتازة حيث يمكن أن تدخل منتجاتنا إلى أوروبا في وقت لا يوجد لديهم نفس المنتج، فالحمضيات ننتجها في الشهر العاشر وهم لا ينتجونها حتى الشهر الرابع، نطلب أن يتم السماح للتجارة أن تكون هدفاً بيننا وبينهم فهناك تجار يونان وغيرهم يأخذون زيتنا ويصنعونه ويقومون ببيعه، كما نطلب أن يخففوا من التشدد في المواصفات التي من الصعب جداً تطبيقها، في عرفهم يقولون أن المنتجات يجب أن لا تكون منتجة بأيدي أطفال فتخالف حقوق الإنسان، وبعض الدول ترفض استعمال الخشب أو البلاستيك... ألمانيا تصر على دفع ما يترتب على إتلاف العبوات وتحملها إلى المصدّر،إضافة لذلك يعد النقل البحري المنتظم من أهم وسائل التصدير،ونحن لا نملك خطوط منتظمة خاصة الحاويات المبردة. أما مشكلة النقل البري فهي الأصعب حيث لا تذهب ناقلة مبردة عبر أوروبا إلا إذا دفعت رسوماً عند كل معبر فندفع بذلك أكثر من قيمة البضاعة فلابد من إعطائنا الفيزا. هذا عدا مواصفات الشاحنة الدقيقة للغاية فهل يكفي مع كل هذا أن نقول أن شهادة المنشأ هي الأساس مع كل هذه العراقيل؟

**❖ هذا يوحي بعقدة صراع تجارية هل من منفذ لاختراقها؟**

- كل المعطيات التي ذكرت تصب حول صراع حقيقي بين الشركات التي تسيطر على التجارة في أوروبا فمن الصعب أن تسمح للأفراد بالدخول والمنافسة وهذا يؤكد ضرورة وجود الشركات المنظمة والمعتمدة لدينا والابتعاد عن الأعمال الفردية وتجارة الشنطة لأن الشركة يمكن العودة إليها وإلى قوانينها وأنظمتها، لدينا مثلاً شركة (فيحاء الشام) وهي شركة مبشرة تخطو بشكل صحيح كما شركة (الرائد) في طرطوس للفرز والتوضيب.



من أجل الاطلاع على بعض البيانات المتعلقة بقواعد المنشأ كان لنا عدة أسئلة توجهنا بها للمهندس عطية الهندي مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية

### ❖ هل من قواعد منشأ عربية

ـ لا توجد حتى تاريخه قواعد منشأ عربية مشتركة علماً أنه توجد لجنة خبراء مشكلة بموجب قرارات من جامعة الدول العربية قامت بترجمة قواعد المنشأ الأوروبية وتقوم بدراستها بهدف التوصل إلى قواعد منشأ عربية، علماً أن كل الدول التي وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي قد اعتمدت قواعد المنشأ الأوروبية، لأنه في حال اعتماد هذه القواعد يمكن لهذه الدول الاستفادة من ميزات تراكم قواعد المنشأ (قواعد المنشأ التراكمية)

### ❖ هل هناك ما يميز قواعد المنشأ للمواد الزراعية عن سواها؟

ـ بالنسبة لقواعد المنشأ الزراعية هي أبسط من قواعد المنشأ الصناعية التي تعتبر معقدة ويحتاج توضيحها إلى العودة إلى كل بند جمركي على حده، وبشكل عام لإكساب المنتج المنشأ المحلي لابد وأن تكون المادة الأولية منتجة بشكل كامل في البلد أو أجريت عليها عمليات (القيمة المضافة) حسب كل مادة وهي في معظم الأحوال بحدود ٤٠٪ من قيمة المادة، أو أن تجري على المادة عمليتين تصنيعيتين أو أن تنقل من بند جمركي إلى بند جمركي آخر.

### ❖ كيف تصنف السلع الزراعية عالمياً؟

ـ تعتمد قواعد المنشأ على البنود الجمركية المطبقة على المستوى العالمي في مجال توصيف وترميز البضائع على ضوء اتفاقية النظام المنسق المعدة في بروكسل عام ١٩٨٦.

أما بالنسبة للسلع الزراعية فهي مصنفة حسب التعرفة المنسقة ضمن الفصول الواردة في التعرفة المنسقة من ١ـ٢٤ إضافة إلى بعض المواد الواردة في فصول لاحقة ذات العلاقة بالزراعة.

وبشكل عام فإن المنتجات الزراعية الخام بشقيها النباتي والحيواني تكسب المنشأ الوطني بناء على الأحكام العامة التي تحدد قواعد المنشأ.

### ❖ على ماذا تنصّ هذه القواعد

ـ هناك تصنيف تنص عليه قواعد المنشأ كالتالي:

أ- المنتجات الخام: تعتبر المنتجات التالية ذات منشأ وطني (المنتجات الزراعية التي تمّ جنيها أو حصادها فيها، الحيوانات الحية التي ولدت وتربت فيها. المنتجات من الحيوانات الحية التي تربت فيها. المنتجات التي تم الحصول عليها بالصيد أو صيد الأسماك فيها. منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من بحار خارج المياه الإقليمية بواسطة سفنها، منتجات تم تصنيعها على ظهر سفن مصنعة من المنتجات المشار إليها في الفقرة السابقة).

ب- المنتجات الزراعية المصنعة: كي تكسب المنتجات الزراعية المصنعة صفة المنشأ يجب أن تحقق أحد الشرطين التاليين: (أن تكون المادة الأولية المصنعة منتجة في البلد. في حال لم تكن المادة الأولية منتجة في البلد يجب أن تجري عليها عمليات تصنيع محددة وفق قيمة مضافة تختلف هذه القيمة بين المنتجات وحسب ما تحتاجه هذه السلعة)

### ❖ بعض العمليات التي تعتبر تصنيعية هل تكسب المنشأ الوطني؟

ـ بعض العمليات لا تكسب المنتج المنشأ الوطني ويمكن تصنيفها كالتالي:

* العمليات التي تتم لضمان حفظ المنتجات في حالة جيدة أثناء النقل والتخزين.
* تغيير الأغلفة وفكها وتجميعها.
* الغسيل والتنظيف وإزالة الغبار وغيرها.
* نزع القشور وعمليات التبييض الجزئية أو الكاملة (الصقل، تلميع الحبوب والرز).
* العمليات الخاصة بتلوين السكر أو تشكيل قوالب منه.
* التقشير أو نزع النوى والبذور والفواكه والمكسرات والخضراوات.
* الطحن البسيط، القص البسيط، التعبئة البسيطة أو لصق البطاقات.
* ذبح الحيوانات.

وبعد هذه الجولة في مضمار قواعد المنشأ لابد أن نشير إلى عدة اجتماعات عقدت لتسهيل عملية التصنيع والتصدير للمواد الزراعية من سورية إلى الاتحاد الأوروبي وتم الاتفاق على مبدأ نظام الحصص وكون القطاع الزراعي حساساً جداً كما عبر عن ذلك الجانب الأوروبي وكون ذلك يشكل أهمية فيما يخص الجانب السوري كان لابد من نقاشات تفصيلية تتعلق بالسياسات الزراعية في أوروبا وبين الجانب الأوروبي أنه سيعيد النظر حول حجم الحصص وحول الأجندة الزمنية للحصص وكيفية التعامل مع المواد المصدرة من سورية عندما تكون زائدة عن الحصص.

كما أشار سابقاً السيد «كريستان لوفلر» رئيس الجانب الأوروبي المفاوض إلى أنهم يدركون المضمون الشمولي في ميزان العرض والطلب في المجالات التجارية المختلفة.

تبقى نقاط ضوء تبرز لأهميتها مشيرة إلى ما يتوجب علينا لنثبت وجودنا على الساحة الدولية، فلدى سورية منتجات طبيعة نظيفة أو ما يسمى (الزراعة العضوية) مثل التين والزيتون في الجبال... الورد الجوري وكثير غيرها كلها لا تسمد ولا ترش وهذا يقودنا للتركيز على الزراعة النظيفة، إضافة لإعطاء الشركات المحايدة دورها لتكون معتمدة على التفتيش على المنتج وتنال المصداقية بلا وساطة وتدخل حيث سبقتنا الكثير من الدول إلى هذه الخطوة مثل شركة (BCS) التركية، كما أننا نجد لدى مصر مفوض خاص من الاتحاد الأوروبي لإعطاء شهادة خاصة بالزراعة العضوية.

فهل لنا البدء بخطوات جادة على طريق ضرورية.

**❖ تحقيق: علا أبو عجيب**